



تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

# الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي

## التقرير الختامي

الرياض، المملكة العربية السعودية، 6-7 ذو القعدة 1432هـ الموافق لـ 4-5 أكتوبر 2011م

## التقرير الختامي

# للدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي

(الرياض، المملكة العربية السعودية، 6-7 ذو القعدة 1432هـ الموافق لـ 4-5 أكتوبر 2011م)

\* \* \*

1. بعون من الله تعالى، عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي دورته الاستثنائية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، في مدينة الرياض، في المملكة العربية السعودية، يومي 6 و7 ذو القعدة 1432هـ، الموافق 4 و5 أكتوبر 2011م، بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحضور عدد من ممثلي المنظمات الإسلامية.

2. وترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر معالي الدكتور خالد العنقري، وزير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، بحضور معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومعالي داتو سري محمد خالد نور الدين، وزير التعليم العالي في ماليزيا، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، وسعادة السفير عبد المعز البخاري، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي.

3. واستُهلّت الجلسة الافتتاحية بكلمة ألقاها معالي الدكتور خالد العنقري، وزير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ونقل فيها للمشاركين تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، كما رحّب بهم في وطنهم الثاني المملكة العربية السعودية. وأشار إلى أن هذا المؤتمر يمثل فرصة مواتية لإيجاد آليات جديدة ترتقي بمؤسسات التعليم العالي إلى العالمية وتسهم في تسريع خطى التقدم، وهو ما يتطلب من دول العالم الإسلامي مضاعفة الجهود لتطوير جامعاتها وزيادة مقاعدها الدراسية ودعم مراكزها البحثية وتحسين جودة مخرجاتها.

وبيّن معاليه أن الاهتمام بالمعرفة وتحويلها إلى تنمية اقتصادية من شأنهما تحويل المجتمع إلى مجتمع معرفي يتواصل مع العالم بسهولة ويتبادل مع الآخرين التجارب والخبرات فيثريها ويرقى من ثمة إلى مصاف المجتمعات المتطورة، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية حريصة على أن تكون لها إسهامات علمية على مستوى العالم في شتى

المجالات، من خلال تعزيز التعاون وبناء الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي السعودية ونظائرها العالمية، وهو ما يبرز من خلال برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي الذي يلتحق به أكثر من 120 ألف طالب وطالبة يدرسون في جامعات الدول المتقدمة، سعياً إلى الاستفادة من التقدم العلمي في تلك الدول.

4. ثم ألقى معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) كلمة استهلها بجزء الشكر والعرفان والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين وحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم الكريم الذي تقدمه للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ولمؤسسات العمل الإسلامي المشترك كافة، مشيداً بجهودها الموصولة لترسيخ قاعدة مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التربوية والعلمية الشاملة من خلال تطوير الدور الفاعل الذي تنهض به الجامعات السعودية.

وأشار الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري إلى أن وثيقة "مؤشرات الأداء الرئيسية: دليل استرشادي لتقويم جامعات العالم الإسلامي وتحسين جودتها" التي تنتظر فيها هذه الدورة الاستثنائية هي وثيقة تأسيسية فريدة وعملية تمّ وضعها لتحقيق هدف إستراتيجي، داعياً المشاركين في المؤتمر إلى إيلائها القدر الكبير من العناية والاهتمام وإلى التعامل معها على أساس أنها خارطة طريق نحو النهوض بالتعليم العالي وتطوير البحث العلمي والارتقاء بالجامعات من النواحي كافة لتكون محاضن للكفاءات التي تبني الحاضر والمستقبل، وبيّن أن الوثيقة التي انطلقت من رصد علمي شامل لأوضاع الجامعات في الدول الأعضاء قد انتهت إلى تسجيل حقائق تستلزم وضع الحلول المجدية للمشاكل المعقدة التي تعاني منها العديد من المؤسسات الجامعية، مؤكداً أن نهضة العالم الإسلامي لن تقوم إلا على أساس من مجتمع المعرفة وأنّ الطريق نحو ترسيخ قواعد مجتمع المعرفة تبدأ من تطوير الجامعات وتحسين الجودة فيها وفق المعايير الدولية المعتمدة.

5. وألقى بعد ذلك معالي داتو سري محمد خالد نور الدين، وزير التعليم العالي في ماليزيا، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي كلمة ذكّر فيها الحاضرين بالنتائج الجيدة والمشجعة التي حققها مؤتمرهم في دورته الخامسة التي انعقدت سنة 2010م في كوالالمبور، معتبراً أن تلكم الدورة قد وفرت قاعدة مناسبة للدول الأعضاء من أجل تدارس الإمكانيات والرؤى والمشاريع التي من شأنها تفعيل الأدوار المتنوعة لمؤسسات التعليم العالي فيها، ومعبراً عن ثقته في أن وزراء التعليم العالي والبحث العلمي سيواصلون بالعزم نفسه جهودهم من أجل تطوير منظومات التعليم العالي في دولهم.

وأشار معاليه إلى أن تجربة ماليزيا في ما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسة قد تمت ترجمتها بشكل واضح في المخطط الاستراتيجي الوطني للتعليم العالي، الذي أعلن عنه في 2007، وتمحور حول تقييم جامعات البحث، وإحداث مركز للتميز في التعليم العالي، وتقييم الجامعات. وشدد على أن مؤشرات الأداء الرئيسة التي تضمنتها الوثيقة تكتسي أهمية قصوى في تحقيق رؤية منظمة التعاون الإسلامي الهادفة إلى المساهمة بما لا يقل عن 14 في المائة من الإنتاج العلمي العالمي بحلول العام 1441 للهجرة.

6. ثم ألقى سعادة السفير عبد المعز البخاري، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا في منظمة التعاون الإسلامي، كلمة معالي الأمين العام للمنظمة، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، فأشار إلى الدور المهم الذي يضطلع به التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات لدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي تأهيل الشباب المسلم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وشدد على ضرورة تحقيق العالم الإسلامي للتميز في مجالات المعرفة والبحث والابتكار حتى يتبوأ المكانة اللائقة به في الساحة الدولية، مؤكداً أن من شأن تحسين مستوى العيش وتحقيق مزايا اجتماعية واقتصادية مباشرة لفائدة الشعوب الإسلامية أن يسهما في زيادة مستوى الوعي بأهمية التعلم والبحث والابتكار، بما يمكن من تعزيز ثقافة المعرفة والبحث والابتكار.

وأشار إلى أن الخبراء الذين أعدوا الوثيقة حول مؤشرات الأداء الرئيسة حرصوا على اجتناب الإخلال الذي وقعت فيه الآليات المتوفرة من قبل والتي اقتصر اهتمامها وتركيزها على موضوع تصنيف الجامعات فحسب.

كما أكد أنّ التطبيق الفاعل لمضامين هذه الوثيقة بغية تحسين الجودة ينبغي أن يكون مسؤولية كل جامعة، مضيفاً أنّ لعلاقات التعاون وروابط الدعم والتشبيك التي يُؤملُ بناؤها وتعزيزها بين مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمة دوراً مهماً في التطبيق الفعلي لمؤشرات الأداء الرئيسة.

7. وبعد الجلسة الافتتاحية الرسمية، عقد المؤتمر جلسة إجرائية، تم خلالها اعتماد مشروع جدول الأعمال ومشروع الجدول الزمني، وتشكيل مكتب الدورة الاستثنائية للمؤتمر على النحو التالي:

– الرئيس : المملكة العربية السعودية.

– نواب الرئيس :

\* سلطنة بروناي دار السلام.

\* المملكة المغربية.

\* جمهورية تشاد.

— المقرر: الجمهورية الإسلامية الباكستانية.

8. وقدم المدير العام للإيسيسكو عرضاً موجزاً عن وثيقة "مؤشرات الأداء الرئيسية: دليل استرشادي لتقويم جامعات العالم الإسلامي وتحسين جودتها"، تناول فيه المراحل التي مرت بها عملية وضع الوثيقة انطلاقاً من قرار القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة في مكة المكرمة، 2005، بشأن برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، مروراً بدورات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الكويت 2006، وباكو 2008، وكوالالمبور 2010، والدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، دمشق 2009، واجتماعي الخبراء المتخصصين اللذين انعقدوا في طهران 2007، والرياض 2010، من أجل اقتراح ومناقشة مشروع معايير وإجراءات وآليات لتصنيف جامعات العالم الإسلامي، وتوجت هذه المؤتمرات واللقاءات بصياغة الوثيقة المعروضة على أنظار المؤتمر والتي أعدها خبراء التعليم العالي الذين اجتمعوا في الرياض خلال شهر يونيو 2011. وبين أن هذه الوثيقة تمثل إطاراً ملائماً لتقويم مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء والارتقاء بأدائها، وأن من شأن تعزيز الجودة في مجال التعليم العالي وتحسين الأداء أن يساعد الدول الأعضاء في عملية البناء الوطني وتأمين شروط النجاح الاقتصادي.

9. وأكدت الدول الأعضاء في مناقشاتها وملاحظاتها على الوثيقة أنها تستجيب في مستوى الرؤى والأهداف والمضامين لتطلعاتها من أجل توفير دليل إجرائي شامل لتقييم الجامعات فيها، وأن مؤشرات الأداء الرئيسية الواردة فيها تقدم إطاراً متوازناً لتقييم وتطوير نظم التعليم العالي ومؤسساته فيها، وأن المنهجية المقترحة لتطبيق هذه المؤشرات تمثل خريطة طريق إرشادية تنسجم مع المنهجية المتبعة في معظم الدول لتطوير منظومات التعليم العالي لديها، كما رأت أن الآليات المقترحة لمتابعة تنفيذ مضمون الوثيقة في كل دولة تتقاطع في أغلبها مع ما يتم تنفيذه على المستويات الوطنية. ودعت إلى تعزيز المكانة المتميزة للأخلاقيات في المجتمعات المسلمة وضرورة أن يكون الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في العلوم والبحث العلمي مؤشراً على الجودة، مشددة على ضرورة تفعيل علاقات الشراكة والتكافل بين جامعات العالم الإسلامي من خلال توفير المنح الدراسية والبحثية للطلاب وأساتذة الجامعات في الدول الأقل نمواً لاستقبالهم في جامعات الدول الأعضاء المقترحة أكاديمياً ومادياً، إسهاماً في التصدي لظاهرة هجرة الأدمغة إلى الغرب. ودعت أيضاً إلى تعزيز التبادل على

المستويات الوطنية الداخلية والإقليمية والدولية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، كما اقترحت إضافة بعض المؤشرات الأخرى، ومنها المؤشرات الخاصة بالأنماط الجديدة للتعليم كالتعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح والتعليم الافتراضي، وتلك المتعلقة بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للجامعة التي ينبغي أن ترقى أعمالها وأداؤها إلى مستوى الالتزام الثابت تجاه المجتمع، داعية إلى إنشاء صناديق مشتركة لتمويل البحوث العلمية التي تشترك فيها أكثر من دولة عضو، وتفعيل دور الترجمة وتكثيف حضورها في جامعات العالم الإسلامي حتى يتسنى من خلالها التعريف على المستوى الدولي بالبحوث المكتوبة بلغات الدول الأعضاء.

وشددت الدول الأعضاء على ضرورة تضمين الوثيقة معياراً واضحاً للابتكار وتعزيز دور الكليات التكنولوجية في هذا المعيار، داعية إلى إيجاد آلية للاستفادة من خبراء العالم الإسلامي العاملين في المؤسسات الغربية في عمليات تقييم جامعات العالم الإسلامي، ومؤكددة أهمية العمل على توفير قواعد شاملة للمعطيات والبيانات يتم الاستناد إليها في عمليات القياس والتقييم وأن يكون التقييم الخارجي للمؤسسات الجامعية رديفاً للتقييم الداخلي من خلال إيجاد هيكل مستقل تناط به هذه المهمة، كما دعت إلى أن تأخذ المعايير والمؤشرات بعين الاعتبار موضوع تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعلم والبحث العلمي والارتقاء الوظيفي داخل الجامعات.

وفضلاً عن ذلك، أوصت الدول الأعضاء مؤسساتها الجامعية بتنفيذ عدد من الإجراءات المقترحة في إطار كل فئة من مؤشرات الأداء الرئيسية، داعية إلى إنشاء آلية حكومية في كل دولة عضو لمتابعة مدى التزام الجامعات بالمعايير الواردة في الوثيقة، كما اقترحت تدابير جديدة في ضوء تجاربها الوطنية سيكون تنفيذها بمراعاة الخصوصيات الإقليمية والإسلامية لجامعات العالم الإسلامي ذا فائدة كبيرة. وقد أكدت الدول الأعضاء أهمية نظام القياس النسبي (Benchmarking) مقارنة بالمنهجية الجدلية الخاصة بالتصنيف العالمي للجامعات. ودعت إلى اقتراح مؤشرات تعنى بالمنظومات الوطنية للتعليم العالي وعدم الاكتفاء بالنظر إلى المؤشرات المتعلقة بالجامعات منفردة، وإلى تقديم مزيد من الدعم لاتحاد جامعات العالم الإسلامي والعمل في إطاره على تعزيز التشبيك والتنسيق بين جامعات العالم الإسلامي، مشددة على المتابعة الدقيقة لتنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية، وإصدار دلائل إرشادية تتضمن الممارسات الجيدة لعملية التنفيذ.

10. واعتمد المؤتمر الوثيقة حول "مؤشرات الأداء الرئيسية: دليل استرشادي لتقويم جامعات العالم الإسلامي وتحسين جودتها"، وقرّر تنظيم حلقات دراسية وورش عمل من أجل التوعية بالوثيقة، داعياً الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لمؤشرات الأداء الرئيسية، وحثاً إياها على تيسير نظمها الخاصة بضمان الجودة من أجل تحقيق التميز في التعليم الجامعي، وإقامة الروابط الأكاديمية من أجل استثمار العوامل المساعدة على الابتكار العلمي والتكنولوجي والجودة والاعتماد في تحقيق التميز الشامل في مجال التعليم، كما دعا الإيسيسكو ومنظمة التعاون الإسلامي إلى عقد اجتماع دوري رفيع المستوى لخبراء الجودة والاعتماد يضم الدول الأعضاء والمنظمات الإسلامية المعنية من أجل وضع آلية ملائمة لمتابعة تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل الإغلاء من شأن الابتكار العلمي والتكنولوجي والجودة الشاملة والاعتماد في جامعات العالم الإسلامي. ووجّه المؤتمر الشكر للمملكة العربية السعودية على استضافتها لهذه الدورة الاستثنائية، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال وعلى ما وفرته وزارة التعليم العالي في المملكة من دعم ساهم في عقد المؤتمر في أحسن الظروف وما بذلته من جهود لإنجاح أعماله، كما أشاد بمساهمة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والإيسيسكو في إعداد الوثيقة وتنظيم الدورة الاستثنائية للمؤتمر.

11. وعقدت صباح اليوم الثاني للمؤتمر مائدة مستديرة حول "تعزيز الروابط في قطاع التعليم العالي من أجل ضمان الجودة" ترأسها معالي الدكتور خالد السلطان، مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وخصصت لتبادل الآراء والأفكار بشأن أفضل الممارسات والاستراتيجيات في مجال تعزيز الجودة في مؤسسات التعليم العالي والجامعات في العالم الإسلامي، ومناقشة أهمية الاعتماد والاعتراف الدولي ودورهما في التنمية الشاملة لقطاع التعليم العالي في العالم الإسلامي، والنظر في الربط الحيوي بين التعليم العالي والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم الإسلامي. وكان أول المتحدثين في هذه المائدة المستديرة الدكتور جاويد لغاري، وزير الفدرالية في الحكومة الباكستانية ورئيس لجنة التعليم العالي في باكستان، مداخلة حول تعزيز الروابط بين المؤسسات الأكاديمية من أجل تحسين نتائج الابتكار العلمي في العالم الإسلامي، وركز في مداخلته على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لبعض البلدان الإسلامية وانعكاس ذلك على واقع التعليم العالي والبحث العلمي، والدور المتغير للتعليم العالي والبحث العلمي، والتحديات الجديدة التي تواجه البلدان الإسلامية في هذا المجال. ودعا في ختام المداخلة إلى تطوير السياسات الوطنية للابتكار، وتطوير المناهج والمرافق التعليمية، وتوظيف تقانات المعلومات والاتصال، وتعزيز مراكز التنمية المهنية، والربط بين الجامعة وقطاع الصناعة، وتعزيز الشراكات

الإقليمية والدولية والارتقاء بدور الدوائر الأكاديمية، والانتقال بالبحث من مستوى المخابر العلمية إلى مستوى المشاريع التجارية، وتوفير التمويل اللازم، من خلال المنح والعقود ورأس مال المجازفة، وتطوير المعرفة والبحث والابتكار من خلال الحاضنات، ومراكز الابتكار والمبادرة الحرة، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا.

وقدّم الأستاذ الدكتور عبد العزيز برغوث، نائب رئيس الجامعة الإسلامية في ماليزيا، مداخلة ركز فيها على المحور الخاص بالجودة العالمية والتعليم العالي في العالم الإسلامي، وخلص فيها إلى الدعوة إلى تعزيز التعاون بين جامعات العالم الإسلامي عبر مذكرات التفاهم وإبرام الاتفاقيات حول تبادل نماذج الجودة والممارسات الجيدة بين الجامعات عبر نظم محددة لتقييم الجودة، وإحداث جوائز دولية مؤسسية تمنح لأحسن الجامعات التي تستجيب لمعايير الجودة الشاملة، مع الاهتمام بوضع خطط العمل والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الجودة في العالم الإسلامي.

كما قدّم الدكتور أحمد سنغندو، رئيس الجامعة الإسلامية في أوغندا مداخلة حول المحور الخاص بالاعتماد والاعتراف الدولي والتميز في مجال التعليم في العالم الإسلامي، وركز في مداخلته على علاقة التعليم العالي بالتنمية وضرورة توثيق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار الحفاظ على القيم الحضارية والثقافية الإسلامية، وخلص في نهاية مداخلته إلى ضرورة صياغة تعريف خاص بالجودة يتفق مع الرؤية الإسلامية، وتوفير الموارد المالية الضرورية لجعل عملية التعليم ذات فعالية، وإتاحتها للمجتمع المسلم بمختلف فئاته، وإنشاء مراكز التميز الإقليمية والتنسيق والتآزر والتشارك في وضع المناهج والخطط والاستراتيجيات فيما بين هذه المراكز وتشجيع علاقات التعاون والتبادل مع إيلاء عناية خاصة لبناء القدرات.

وخلصت المائدة المستديرة إلى الدعوة إلى صياغة مبادرات تخطيطية هادفة إلى تحقيق الابتكار العلمي والتكنولوجي والجودة العالمية والاعتماد في العالم الإسلامي، والتوافق على إيلاء الاهتمام اللازم للابتكار العلمي والتكنولوجي والجودة العالمية في جامعات العالم الإسلامي، وتحديد الخطوات الكفيلة بتعزيز الروابط في قطاع التعليم العالي في العالم الإسلامي.

**12.** وفي ختام أعمال المؤتمر، عبّر أعضاؤه عن شكرهم وتقديرهم للملكة العربية السعودية، ملكا وحكومة وشعبا، على استضافتها لهذا المؤتمر، وعلى ما لقوه من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال وعلى ما وفرتة وزارة التعليم العالي في المملكة من دعم وإمكانات ساهمت في عقد المؤتمر في أحسن الظروف وفي إنجاح أعماله، كما قرر



المؤتمر بهذه المناسبة رفع برقية شكر وامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد  
الله بن عبد العزيز آل سعود.